جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

المصدر الصِّناعي، تتبُّعٌ لسماعه وتقنينٌ لقياسه

إعداد
د/ فيصل بن علي المنصور
الأستاذ المساعد في قسم اللغة والنحو والصرف في كلية اللغة العربية وآدابها
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

المصدر الصِّناعي، تتبُّعٌ لسماعه وتقنينٌ لقياسه

فيصل بن علي المنصور

قسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:Famansourr@uqu.edu.sa

الملخص:

يسعى هذا البحثُ إلى معرفة قوانين صياغة المصادر الصناعية بالقياس على ما سُمِعَ منها عن العرب، وذلك لكثرة توليد المعاصرين لها وشِدَّة شغفهم بها مع اضطرابهم في تعيينِ أبنيتها ووجوهِ أقيستها. وقد قُسِمَ البحث على مبحثين، المبحثُ الأولُ في تتبُّع الألفاظ المسموعة من المصادر الصناعية عن العرب مع تِبيان طرائق صوغهم لها وضروب تصرُّفهم فيها، والمبحثُ الثاني في استنباط الأقيسة من هذا المسموع. وقد انتهى إلى أن عِدَّة ما صيغ له مصدر صناعي من الألفاظ (٤٢) لفظًا، وعِدَّة المصادر الصناعية (٥٠) لفظًا، وأنَّ الأكثر أن يصاغ المصدر الصناعي بالنسب المطابق أو شِبْهِه، ثمَّ بأن يُجعَل على (فُعوليَّة). وقد وافقَ هذا رأيَ الفرَّاء. وانتهى أيضًا إلى تجويز جَعْلِه على (فَعَالة) و(فَعَاليَّة) أيضًا، وجوَّز أيضًا فتح فاء (فُعوليَّة)، وذكَرَ أنواع ما يصاغ منه المصدر الصناعي من الأسماءِ، وبيَّنَ المعانيَ التي يدلُّ عليها، ثمَّ نبَّهَ على إمكان الاستفادة من أمثلته في الاحتجاج لبعض مسائل باب النسب، ثمَّ طبَّق ما صحَّحه من القياس على بعض المصادر الصناعية المعاصرة التي وقع اختلافٌ في صياغتها أو ضبطها.

الكلمات المفتاحية: المصدر الصناعي، الاشتقاق، فعوليَّة، فَعَاليَّة، باب النسَب.

The artificial source, a trace of its audibility and a rationing of its analogy

Faysal bin Ali Al-Mansour
Department of Language, Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University in Mecca, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: Famansourr@uqu.edu.sa

Abstract:
This research seeks to know the laws of formulating artificial sources by analogy with what was heard from the Arabs, due to the frequent word production of them by contemporaries and their intense passion for them, despite their confusion in specifying their structures and aspects of their analogies. The research was divided into two sections. The first section is in tracing the heard words from artificial sources about the Arabs, showing the ways they formulated them and the ways they used them, and the second section is in deriving analogies from this heard words. He concluded that the number of words for which an artificial source is formulated is (42) words, and the number of artificial sources is (50) words, and that it is most common for the artificial source to be formulated with the identical proportion or its resemblance, and then to make it (Fou'ouliyyah), which was agreement with Al-Farra's opinion. He also concluded that it is permissible to make it on (Fa'alah) and (Fa'aliyyah) as well, and he also permitted to make the letter Fa' from (Fou'ouliyyah) with the opening vowel (Al Fatha), and he mentioned the types of nouns from which the artificial source is formulated, and clarified the meanings that it denotes, then he pointed out the possibility of benefiting from his examples in arguing for some issues of attribution chapter, then he applied what he corrected in terms of analogy to some contemporary artificial sources that had differences in their wording or phonetic form.

Keywords: Artificial source, Linguistic derivation, Fou'ouliyyah, Fa'aliyyah, Attribution chapter.

المقدِّمة

الحمد لله. والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد:

فإنَّ من أكثر ما يستعمل المعاصرون من الأبواب بابَ (المصدر الصناعي). وهم لا ينفكُّون يلجئون إليه ويصوغون منه كلَّما عرضت لهم إليه حاجةٌ، ولكن **موضع الإشكال** أنَّا قلَّما نجد من الباحثين المعاصرين من أحسنَ تتبُّع المسموع منه عن العرب وميَّزَ الفصيحَ العتيقَ المنقولَ عن أهل الاحتجاج مِن المولَّد المستحدَث عن المتأخِّرين، ولا نكاد نجِد مَن بيَّنَ مذاهبَ العرب ووجوهَ تصرُّفها في صَوغِه ولا مَن سعى في وضع قوانينَ مطَّرِدةٍ لاشتقاقه ليأتمَّ بها المحدَثون وليهتدوا بدلالتها فلا يزيغوا عنها أو يضطربَ أمرُ تصريفهم لها. وهذا أمر يولِّد **أسئلةً محوِجةً إلى الجواب**، فهل كان العرب يعرفون المصدرَ الصناعيَّ؟ وما مقدار المسموع منه؟ وهل هو نادر أم ليس بنادر؟ وهل رأى أحدٌ من العلماء قياسيته؟ وهل يمكننا أن نستنبطَ قوانين صياغته ونعرفَ حدودَ وضعه؟ وهل ذكرَ أحدٌ من العلماء شيئًا منها؟ وهل يُمكن أن نستفيد من بعض أمثلته في الاحتجاج لبعض ما اختُلِف فيه من مسائل النسب؟ وكيف نَحْكُم في ما تعدَّدت وجوه اللفظ به نحو (الحساسية) و(الشفافية) و(الفعالية)؟ أهي بتشديد العين أم بتخفيفها؟ وعلى أيِّ قياس بُني ذلك؟ وما وجه قولهم: (الجاهزيَّة) و(الجُهوزيَّة) وأشباهها؟

هذه أسئلة تستدعي جوابًا. ولم أقف على بحثٍ جُرِّد لهذه القضيَّة فأحصى السماع الفصيح ورتَّبَه وحلَّلَه، وألمَّ بالقياس فوضع قوانينَه وبيَّنَ حدودَه. وقد اطلعت على طائفة من الدراسات المتعلِّقة بذلك، منها مقالة لصلاح الدين الزعبلاوي نُشرت في «مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٥٣، ج٣، ١٩٧٨م» تحت عنوان (المصدر الصناعي). وقد تناول فيها بإيجازٍ مسائلَ عِدَّةً، وذكَرَ من المصادر الصناعية الفصيحة ١٥ مصدرًا أو أزيد بقليل. ومنها مقالة أخرى لمكي الحسني في «مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٨٨، ج٤،

٢٠١٥م» تحت عنوان (كلمة عن المصادر الصناعية وتعريفات دقيقة لثلاثين منها). وقد عرَّف فيها بثلاثين مصدرًا صناعيًّا، ولكنها كلَّها مولَّدة حادثة ما عدا مصدرًا صناعيًّا واحدًا فقط. وهاتان المقالتان لا تأتيان على المطلوب ولا تجيبان عن الأسئلة السابقة كما هو بيِّنٌ.

ويحاول هذا البحث أن يَجمع ما تتسعُ له القدرةُ من المصادر الصناعية المسموعة عن العرب الفصحاء الذين يُحتجُّ بكلامهم دونَ ما أحدثَه المولَّدون، وأن يضعَ قوانينَ مطَّرِدةً تمكِّن المعاصرين من صوغه على سَمْت العرب وهدْيِها ومن غير أن يكونَ أمرُ صوغِه مردودًا إلى الذوق أو موسومًا بالتناقض والاضطراب متَّبعًا في ذلك طريقةَ الاستقراء التحليلي.

وقد جعلتُه مشتملًا بعدَ المقدِّمة على مبحثين، **فالمقدِّمة** في بيان موضوع البحث ومشكلته وأسئلته وخطَّته، **والمبحث الأول** في تتبُّع جميع ما وقفتُ عليه من المسموع منه عن أهلِ الاحتجاج من العرب القُدامى مع ذكر وجوهِ استعمالهم له وضروبِ تصرُّفهم فيه، **والمبحث الثاني** في الكلام على قياسيَّته وقوانين صوغه. وقد أقمتُ على ذلك على الإحصاء وعلى حاصل النِّسبة، ثمَّ ذكرتُ جُملة من الأحكام المستنبَطة من هذا الإحصاء، ثمَّ طبَّقتُ ما انتهيتُ إليه من الرأي على أكثر ما صادفتُ من المصادر الصناعية المعاصرة إشكالًا في ضبطها أو طريقة صياغتها. وختمتُ ذلك بذكر أهمِّ ما أفضى إليه هذا البحث من نتائج، ثمَّ أتبعتُ هذا كلَّه بثبَت المصادر والمراجع.

المبحث الأول:

المسموع من المصادر الصناعية

إذا شئنا أن نحقِّق القول في قياسية المصدر الصناعي وقوانين صياغته فلا بدَّ أن نأتي أولًا على المسموع منه عن العرب مميِّزين بين ما يصِحُّ منه وما لا يصِحُّ. وسأوردُ ما حصَّلتُه منها بالاستقراء مما وقفتُ عليه بنفسي ومما ذكرَه العلماء والباحثون من قبلي مرتَّبًا ترتيبًا ألفبائيًّا. ولا أدَّعي أني أحطتُ بجميع المسموع منه عن العرب، ولكن أرجو أن أكونَ قد استوعبتُ مُعْظَمَه أو كثيرًا منه. وهو قدرٌ صالحٌ كافٍ إن شاء الله في استبانةِ أحكامه واستنباطِ قوانين صياغته وأقيستِه. ولن أذكرَ منها إلا ما أُثِرَ عمَّن يُحتجُّ بكلامه من العرب دونَ ما ولَّدَه المحدَثون.

١- (الأَرْيَحِيُّ). وهو الواسع الخُلُق المنبسِط للمعروف. وهو صفة مشبَّهة لحِقَتْها ياءُ النسب مثل (أَحْمَرِيٍّ) و(دَوَّارِيٍّ). وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الأريحيَّة)[(١)]. ويجوز أن يكون مصوغًا من أصله المقدَّر (أَرْيَح). ومن شواهده قول ذي الإصبَع العَدْواني[(٢)]:

لكلِّ فتًى من نفسِه أريحيَّةٌ وتُربي على ما كان منه الضرائبُ

ومعناه الكينونة أريحيًّا أو أَرْيَحَ.

٢- (الأُسْقُفُّ). وهو لفظ معرَّب من اليونانية، معناه الرئيس من رؤساء النصارى[(٣)]. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الأُسْقُفِّيَّة). وقد

(١) «الألفاظ ٢٦٦» و«الزاهر ٣١٢/٢» و«المحكم ٤٤١/٣».

(٢) «الحماسة ١٩١/٢» للبحتري.

(٣) «المعرَّب ١٤٤، ١٤٥».

وقع في كتاب رسول الله ﷺ لنصارى نجران إذ جاء فيه: (لا يُغَيَّرُ أُسْقُفٌّ عن أُسْقُفِّيَّتِه)[١].

ومعناه الكينونة أُسقُفًّا.

٣- (الأعراب). وهو في الأصل جمع (عرَب)، ولكنَّهم خصَّصوه بساكن البادية، ولهذا (تقول في الأعراب: «أعرابيٌّ» لأنه ليس له واحد على هذا المعنى، ألا ترى أنَّك تقول: «العرب» فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يقوِّيه)[٢].

وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الأعرابيَّة). ومن شواهده قول الحارثي[٣]:

وتعلمُ أنِّي ماجدٌ وتروعُها بقيةُ أعرابيَّةٍ في مهاجِرِ

وقول ابن أبي كريمة[٤]:

وإني على ما كان من عُنْجُهيتي ولوثة أعرابيتي لأديبُ

والأعرابيَّة هي الكينونة أعرابيًّا أو متصفًا ببعض صفات الأعراب.

٤- (الإله). وهو اسم جامد بمعنى المألوه، أي: المعبود. ولا فعل له بهذا المعنى الخاصِّ. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة) و(فِعالة): (أُلوهة) و(إلاهة).

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (أُلوهيَّة)[٥].

ج- مصدرًا منسوبًا مطابِقًا وشِبْه مطابق، فالمطابق (الإلهيَّة)[٦]، وشِبْه المطابق (الأُلْهانيَّة)[٧]. وهو من شواذِّ النسب.

---

(١) «الطبقات الكبير ٢٢٩/١».

(٢) «الكتاب ٣٧٩/٣».

(٣) «البيان والتبيين ١٦٨/١».

(٤) «البيان والتبيين ١٦٨/١».

(٥) «المحكم ٢٥٩/٤».

(٦) «الغريبين ٩٥/١».

(٧) «المحكم ٢٥٩/٤».

ومعناهنَّ الكينونة إلهًا.

٥- (الأوَّل). وهو أفعلُ تفضيل. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الأوَّليَّة)، قال الجوهري (ت٣٩٣هـ): (وتقول: هذا أوَّلُ بيِّن الأوَّليَّة، قال الشاعر:

ماحَ البلادَ لنا في أوليتنا ... على حُسود الأعادي مائحٌ قُثَمُ

وقول ذي الرمة:

وما فخرُ من ليست له أوليَّةٌ ... تُعَدُّ إذا عُدَّ القديمُ ولا ذِكْرُ)[١]

وليس منه قول الفرزدق[٢]:

أيُّ الخلائق ليست في رقابهمُ ... لأوليَّةٍ هذا أو له نِعَمُ؟!

لأنه يريد بالأولية الآباء الأولين، فيكون صفة لموصوف محذوف دالٍّ على ذات لا على معنى.

والأوَّليَّة الكينونة أوَّلَ.

٦- (التيس). وهو اسم جامد دالٌّ على ذاتٍ. ولا فعل له. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ المقدَّر (فَيْلولة): (التَّيسوسيَّة). وذكر الجوهريُّ (ت٣٩٣هـ) أنه لا يدري ما صحَّتها هي و(الكيفوفية)[٣].

ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (التيسيَّة).

ولعلَّ المراد بهما الكينونة تيسًا بمشابهته في بعض صفاته. والأقرب أنه ذمٌّ.

---

(١) «الصحاح ١٨٣٩/٥».

(٢) «الأغاني ٣٧٧/٢١».

(٣) «الصحاح ٩١١/٣».

٧- (الجاهل). وهو اسم فاعل، فِعلُه (جهِلَ يجهَل). ويُطلقُ على نقيض العالم وعلى نقيض الحليم. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ المقدَّر (فُعولة): (الجُهوليَّة)[١].

ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (الجاهليَّة). ووقع ذلك في القرآن في أربعة مواضع، وهي ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] و﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣] و﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: ٢٦].

ومنها قول ابن مقبل[٢]:

هل عاشقٌ نال من دهماءَ حاجتَه في الجاهلية قبل الدِّين مرحومُ؟

وقول القطامي[٣]:

إذ باطلي لم تقشَّعْ جاهليَّتُه عني ولم يترك الخُلَّانُ تَقوادي

ولفظُ (الجاهلية) من مبتكَرات القرآن كما رجَّح الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ)[٤].

ومعناهما الكينونة جاهلًا. والمراد به -والله أعلمُ- الجهل الذي هو نقيض العلم، وليس الجهلَ الذي هو نقيض الحِلم.

٨- (الحُرُّ). وهو صفةٌ مشبَّهة على زنة (فُعْل). وفِعلُه (حرِرتَ تحَرُّ) و(حرَرتَ تحِرُّ)[٥]. وهو خلافُ العبد. وقد صاغوا منه:

---

(١) «تاج العروس ٢٥٨/٢٨».

(٢) «ديوان ابن مقبل ١٩٤».

(٣) «الأغاني ٤٣/٢٤».

(٤) «التحرير والتنوير ١٣٦/٤».

(٥) «لباب تحفة المجد الصريح ٢١٩/١».

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة) و(فَعالة) و(فَعال): (الحُرورة) و(الحَرارة) و(الحَرار). وذكرَ الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) أن منهم من روى كسر الحاء فيه وأنه ليس بصواب[١].

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (الحُروريَّة). ومنهم من يفتح الحاء فيقول: (الحَروريَّة). وعدَّه ثعلب (ت٢٩١هـ) وغيرُه أفصحَ، وأبَى ذلك ابن دَرَسْتَويه (ت٣٤٧هـ)[٢].

ج- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (الحُرِّيَّة)[٣].

ومعناهنَّ الكينونة حُرًّا على الحقيقة أو على التشبُّه بالحُرِّ في القدرة على التصرُّف في الأمور من غير قهر ولا منع.

٩- (الخُصوص). وهو مصدرٌ عامٌّ. وفعلُه (خصَّه يَخُصُّه). وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الخُصوصيَّة). ومنهم من يفتح الخاء فيقول: (الخَصوصيَّة)[٤]. وعدَّه ثعلب وغيرُه أفصحَ، وخالفَ في ذلك ابنُ دَرَسْتَويه[٥]. ومعناه الكينونة خاصًّا.

١٠- (الخُنْزُوانُ). وهو مصدر لا فِعْل له. ومعناه الكِبْر. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الخُنْزُوانيَّة) بمعناه[٦].

١١- (الدَّيمومة). وهو مصدرٌ، فِعلُه (دامَ يدومُ). وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الدَّيموميَّة) بمعناه[٧].

---

(١) «تاج العروس ١٠/ ٥٧٣».

(٢) «تصحيح الفصيح وشرحه ٢١٧».

(٣) «الأفعال ٣٣٦/١» للسرقسطي.

(٤) «الصحاح ١٠٣٧/٣».

(٥) «تصحيح الفصيح وشرحه ٢١٦، ٢١٧».

(٦) «الجيم ٢٢٠/١».

(٧) «تصحيح الفصيح وشرحه ٢٠٧».

١٢- (الرَّبُّ). وهو صفة مشبهة، فِعلُه (ربَّه يَرُبُّه). وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة): (الرُّبوبة) إلا أنهم خصوه باسم المفعول إذ يقولون: (إنَّه لمربوبٌ بيِّن الرُّبوبة)[١].

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (الرُّبوبيَّة)[٢]. وخصُّوه بما هو بمعنى اسم الفاعل إذ يقال: (هو ربٌّ بيِّن الرُّبوبيَّة).

ج- مصدرًا منسوبًا شِبْه مطابق: (الرَّبَّانيَّة)[٣] بزيادة الألف والنون للمبالغة.

فأما (الرِّبابة)[٤] فليس من (الرَّبِّ)، وإنما هو مصدر (رَبَّه يَرُبُّه): إذا ملكَه وساسَه. وجاءَ على (فِعالة) لأنه ذُهب به مذهبُ الحِرَف والولايات كالإمارة والوِزارة.

ومعنى (الرُّبوبيَّة) و(الرَّبَّانيَّة) الكينونة رَبًّا أو منتسبًا إليه.

١٣- (الرَّجُل). وهو اسمٌ جامدٌ دالٌّ على ذات. ولا فعل له. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة) و(فَعالة) و(فُعْلة): (الرُّجولة) و(الرَّجالة) و(الرُّجْلة)[٥].

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (الرُّجوليَّة). ومنهم من يفتح الراء فيقول: (الرَّجوليَّة) كما فُعِل ذلك بالخصوصية واللصوصية والحرورية[٦].

---

(١) «المحيط ٢١١/١٠».

(٢) «الصحاح ١٣٠/١».

(٣) «أساس البلاغة ٢١٤».

(٤) «أساس البلاغة ٢١٤».

(٥) «المنتخب من غريب كلام العرب ٥٤٠/٢».

(٦) «تاج العروس ٣٥/٢٩».

ج- مصدرًا منسوبًا شِبْه مطابق: (الرُّجْليَّة). وكان قياسه (الرَّجُليَّة)، فاستثقلوا ذلك في ما أحسب فنقلوا ضمَّة الجيم إلى الراء وسكنوا الراء. وهو كثير في بابِ (فَعُل) كـ(عَضُد).

ومعناهنَّ الكينونة رجُلًا بالاتِّصاف بأبْيَن صفاته كالمروءة والجَلادة.

١٤- (الرُّهبان). وهي جمع (راهب). ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [التوبة: ٣٤]. ومنهم من يستعملها مفردةً كما قال الشاعر[١]:

لــو عاينَــتْ رُهبــانَ دَيْــرٍ فــي القُلَــلْ

لانحـــدَرَ الرُّهبـــان يَمشـــي ونَـــزَلْ

وهي كلمةٌ معرَّبة من السريانية على الراجح[٢]. وقد صاغوا من (الرُّهبان) مصدرًا منسوبًا شِبْه مطابق فقالوا: (الرَّهبانيَّة) بتغيير ضمِّ الراء إلى الفتح على سبيل تغيير النسب شذوذًا. ووردت في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]. ومنهم من لا يغيِّر فيقول: (رُهبانيَّة). وقرأ مبشِّر بن عبيد ﴿وَرَهْبَانِيَّةٌ ٱبْتَدَعُوهَا﴾[٣].

ومعناها الكينونة راهبًا إما بالحقيقة وإما بانتحال صفاته، وذلك بالزهد في الدنيا والانقطاع عنها.

---

(١) «تهذيب اللغة ١٥٥/٦».

(٢) «الألفاظ الفارسية المعرَّبة ٧٤».

(٣) «شواذ القراءات ٤٦٥».

١٥- (الشُّعوب). وهي جمع (شَعْب). وقد صاغوا منها مصدرًا منسوبًا مطابِقًا فقالوا: (الشُّعوبيَّة). وأظنُّ العرب الفصحاء لم يتكلموا به، ولكن اللغويين أثبتوه في معاجمهم وأقرُّوه(١).

و(الشُّعوبيَّة) الكينونة منتسبًا إلى الشعوب بالموالاة والنصرة. والمرادُ بهم هنا العجَم، وذلك بتفضيلهم على العرب وتصغيرِ أمرِ العرب.

١٦- (الشَّيْخ). وهو صفة مشبَّهة، فِعْلُه (شاخَ يشيخ). وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعُولة) و(فَيْلُولة) و(فَعَل): (الشُّيُوخة) و(الشَّيْخُوخة) و(الشَّيَخ). وكسروا أيضًا شين (شُيوخة) فقالوا: (الشِّيوخة).

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعُولة) و(فَيْلُولة): (الشُّيوخيَّة) وبكسر الشين أيضًا، و(الشَّيْخُوخيَّة)(٢).

١٧- (الطَّرْمَح). وهو صفة مشبَّهة على غير قياس. ويُطلق على البعيد الخطو. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا شِبْه مطابق، وهو (الطَّرْمَحانيَّة) بزيادة الألف والنون للمبالغة. ومعناه البأو والتكبُّر. وكأنَّهم يريدون به مباعَدةَ الخطوات زهوًا وخيلاء. ولهذا قالوا: (مِشيةٌ طَرْمَحانيَّةٌ): إذا كان فيها زهوٌ(٣).

و(الطَّرمَحانيَّة) الكينونة طَرْمَحًا.

١٨- (الطِّفْل). وهو اسم جامدٌ دالٌّ على ذات. ولا فعل له. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة) و(فَعالة) و(فَعَل): (الطُّفولة) و(الطَّفالة) و(الطَّفَل).

(١) «الصحاح ١/١٥٥» و«أساس البلاغة ٣٣٠» و«تاج العروس ٣/١٤٤» وغيرها.

(٢) «تاج العروس ٧/٢٨٧».

(٣) «تاج العروس ٦/٥٧٧».

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (الطُّفوليَّة). وحُكِي تخفيف يائه[١].

ومعناهنَّ الكينونة طِفْلًا.

١٩- (العالية). وهي علَمٌ بالغلبة على موضع في الحجاز يُنسب أهلُه إلى الفصاحة. وقد صاغوا منها مصدرًا منسوبًا شِبْه مطابق، وهو (العُلْويَّة) كما قالوا ذلك أيضًا في النسَب إليها نحو (هذه لغةٌ عُلْويَّة). وهو من شواذِّ النسب. ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

فإنَّ في المجد هِمَّاتي، وفي لغتي عُلْويَّة، ولساني غير لحَّانِ

و(العُلْويَّة) الكينونةُ عُلْويًّا.

٢٠- (العبْد). وهو صفة مشبَّهة. ولا فعل له. وقيل غير ذلك. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعُولة): (العُبُودة).

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (العُبوديَّة).

ج- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (العَبْديَّة)[٣].

ومعناهنَّ الكينونة عَبْدًا.

٢١- (العجْرَفة). وهي مصدرٌ، فِعْلُه (عجرَفَ يُعجرِف)، يُراد به الجفوةُ والخُرق والاعتساف مع قِلَّة المبالاة. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (العَجْرَفيَّة)[٤]. ومنه قول الأعشى[٥]:

وفيها إذا ما هجَّرَتْ عجرفيَّةٌ إذا خِلْتَ حرباءَ الظهيرة أصيدا

---

(١) «تاج العروس ٣٦٩/٣٩».

(٢) «البيان والتبيين ١٦٧/١».

(٣) «لباب تحفة المجد الصريح ٢٠٢/١».

(٤) «الصحاح ١٤٠٠/٤».

(٥) «السيرة النبوية ٣٩٢» لابن هشام.

ومعناها كمعنى العجرَفة.

٢٢- (العرَب). وهو اسم جنس جمعيٌّ، مفردُه (عربيٌّ). ولا فعل له بهذا المعنى. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة) و(فَعالة): (العُروبة) و(العَرابة).

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (العُروبيَّة)[١].

ومعناهنَّ الكينونة عربيًّا أو متحلِّيًا بشيء من صفاتهم كالفصاحة.

٢٣- (العَصَبة). وهي جمع لا مفرد له من لفظه، قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ): (ولم أسمع للعَصَبة بواحد. والقياس أن يكون «عاصبًا» مثلَ «طالب» و«طلَبة» و«ظالم» و«ظلَمة»)[٢]. فأما معناها فقد قال الخليل (ت١٧٥هـ): (فأما في الفرائض فكل من لم يكن له فريضة مسماة فهو عَصَبة، يأخذ ما بقي من الفرائض. ومنه اشتُقَّت «العصبيَّة»)[٣] وقال الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ): (وعند أئمة اللغة «العَصَبةُ» قوم الرجل الذين يتعصبون له)[٤].

وقد صاغوا منها مصدرًا منسوبًا مطابِقًا فقالوا: (العصبيَّة) كما مرَّ.

ومعنى (العصبيَّة) الكينونة من العصَبة بانتحال أبْيَنِ صفاتهم، وهي إفراطُ الحميَّةِ والانتصارُ لذوي القُربى وإن كانوا ظالمين. وفي الحديث (سألتُ رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، أمِن العصبية أن يحبَّ الرجلُ قومَه؟ قال: لا، ولكن

(١) «المخصص ٣٣٧/٤».

(٢) «غريب الحديث ٢٢٦/١».

(٣) «العين ٣٠٩/١».

(٤) «تاج العروس ٣٨٢/٣».

من العصبية أن ينصر الرجلُ قومَه على الظلم)[١]. ومنه قول رجل من بني أسد[٢]:

ألا جعـــل الله اليمـــانِينَ كلَّهـــم فـدًى لفتـى الفتيـان يحيـى بـنِ حيـانِ
ولـولا عُريـقٌ فـيَّ مـن عصـبيَّةٍ لقلـتُ: وألفًـا مـن معـدٍّ بـنِ عـدنانِ

٢٤- (العِلْفِتان). وهو صفة مشبهة على غير قياس. ولا فعل له. ويُطلق على الرجل الضخم الشديد. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (العِلْفِتانيَّة)[٣]. وهي الكينونةُ عِلْفِتانًا أو التشبُّهُ به.

٢٥- (العُنْجُه). وهو صفة مشبَّهة على غير قياس. ولا فعل له. ويُراد به الجافي ذو البأو والكِبْر. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابِقًا فقالوا: (العُنْجُهيَّة). ومنه قول ابن أبي كريمة[٤]:

وإنـــي علـــى مـــا كـــان مـــن عنجهيتـــي ولوثـــة أعرابيتـــي لأديـــبُ

وتصرَّفوا فيه أيضًا بزيادة الألف والنون فقالوا: (العُنجُهانيَّة). وخفَّفوا ياءها فقالوا: (العُنجُهانيَة)[٥].

ومعناها الكينونة عُنجُهًا. والعُنجُهيُّ مثلُه.

٢٦- (العِنِّين). وهو على بناء المبالغة من اسم الفاعل. وهو الذي لا يأتي النساءَ عجزًا أو لا يريدهنَّ. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فَعالة): (العَنَانة).

---

(١) «مسند الإمام أحمد، ح١٦٩٨٩».

(٢) «البيان والتبيين ٣٠٩/٣».

(٣) «النوادر ٩١/١» لأبي مسحل و«تهذيب اللغة ٣٥٥/٣».

(٤) «البيان والتبيين ١٦٨/١».

(٥) «تاج العروس ٤٣٦/٣٦، ٤٣٧».

ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (العِنِّينيَّة). ومنهم من يحذف الياء فيقول: (العِنِّينة)[١].

ومعناهنَّ الكينونة عنِّينًا.

٢٧- (العَيْدَه). وهو صفة مشبهة على غير قياس. ولا فعل له. وهو الرجل العزيز النفس الجافي. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابِقًا فقالوا: (العَيدَهيَّة). وهي الكينونة عَيدَهًا. ويُروى هذا البيت:

وإني على ما كان من عيدهيتي ولوثةِ أعرابيَّتي لأريبُ[٢]

٢٨- (الغُلام). وهو اسمٌ جامدٌ دالٌّ على ذات. ولا فعل له. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة): (الغُلومة).

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (الغُلوميَّة).

ج- مصدرًا منسوبًا مطابِقًا: (الغُلاميَّة)[٣].

ومعناهنَّ الكينونة غلامًا أو آخذًا ببعض صفاته.

٢٩- (الفِتيان). وهي جمع (فَتى). وقد صاغوا منها مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الفِتيانيَّة). ومن شواهده قول هاشم بن حرملة[٤]:

وتُذكر فِتيانيَّتي وتكرُّمي إذا ذُمَّ فِتيانيُّها وكريمُها

وقول ليلى الأخيلية[٥]:

فتًى فيه فتيانيةٌ أريحيةٌ بقيةُ أعرابيةٍ من مهاجرِ

والفتيانيَّة هي الكينونة من الفتيان بالاتصاف بصفاتهم، فهي نظيرة الفتوَّة.

---

(١) «تاج العروس ٣٥/٤١٤».

(٢) «تهذيب اللغة ١/١٣٨».

(٣) «معاني القرآن ٣/١٣٧».

(٤) «الأغاني ١٥/١٠٤».

(٥) «أشعار النساء ٤٠».

٣٠- (الفرَس). وهو اسم جامدٌ دالٌّ على ذات. وقد صاغوا منه:
أ- مصدرًا عامًّا على (فُعُولة) و(فَعَالة): (الفُروسة) و(الفَراسة).
ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (الفُروسيَّة).
ومعناهنَّ الكينونة منتسبًا إلى الفرَس بإحكام ركوبها.

٣١- (القِسِّيس). وهو لفظ معرَّب على الراجح من السريانيَّة[١]، ولكن العرب جعلَتْه على بناء اسم المبالغة (فِعِّيل) مثل (سِكِّير) و(شِرِّيب). ويُطلق على رأس من رءوس النصارى. وقد صاغوا منه:
أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة): (القُسوسة).
ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (القِسِّيسيَّة). وجاءت في كتاب النبي ﷺ لنصارى نجران: (ولا قِسِّيس عن قِسِّيسيَّتِه)[٢].
ومعناهما الكينونة قِسِّيسًا.

٣٢- (الكيف). وأصله الاسمُ المبنيُّ الذي يُستفهَم به عن الحال (كيف)، فجُعِلَ اسمًا معربًا وأُلحِقت به (أل). ولا فعل له. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الكيفيَّة)[٣]، وهي الكينونة كيفًا، أي: حالًا أو هيئة. هذا إن صحَّ ثبوته عن العرب لأن إسحاق بن وهب (ت٢٨٥هـ) عدَّه من ألفاظ المتكلِّمين[٤].

٣٣- (اللِّصُّ). وهو لفظ أعجميٌّ معرَّب من اليونانية[٥]، يُجرَى مُجرى الصفة المشبَّهة ويوصف به. ولا فِعْل له. وقد صاغوا منه:

---

(١) «القول الأصيل ١٨٢».
(٢) «العين ٩٦/٤ و١٢/٥» و«أساس البلاغة ٥٠٦» و«تاج العروس ٣٧١/١٦».
(٣) «تهذيب اللغة ٣٩٢/١٠».
(٤) «البرهان في وجوه البيان ٢٤٣».
(٥) «المعرَّب ٤٣٨».

أ- مصدرًا عامًّا على (فُعولة) و(فَعالة) و(فَعَل): (اللُّصوصة) و(اللَّصاصة) و(اللَّصَص).

ب- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ (فُعولة): (اللُّصوصيَّة). ومنهم من يغيِّر لامه إلى الفتح فيقول: (اللَّصوصية)[١]. وعدَّه ثعلبٌ (ت٢٩١هـ) أفصحَ من الضمِّ[٢].

ومعناهنَّ الكينونة لِصًّا.

ويجوز أن يكون الاسم المصوغ منه هو (اللُّصوص)، جمع (لِصٍّ) كما نسبوا إلى الجمع في (الفِتيانية) و(الرّهبانية)، ولكن الأول أقيس وأكثر.

٣٤- (المَثَل). وهو اسمٌ جامدٌ دالٌّ على ذات. ولا فعل له. وقد صاغوا منه:

أ- مصدرًا عامًّا على (فَعَل): (المَثَل).

ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (المَثَلِيَّة)[٣].

ومعناهما الكينونة مثَلًا.

٣٥- (المَثْنَى). وهو مصدر ميميٌّ، فِعْلُه (ثناه يَثنيه): إذا صرفَه وكفَّه. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابِقًا فقالوا: (المَثْنويَّة) بمعنى الاستثناء[٤].

ومنه قول النابغة الذبياني[٥]:

حلفتُ يمينًا غيرَ ذي مثنويَّةٍ ولا علمَ إلا حسنُ ظنٍّ بصاحبِ

٣٦- (المهيمِن). وهو اسم فاعل، فِعْلُه (هيَمنَ يُهيمِن). وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابِقًا فقالوا: (المُهيمِنِيَّة)، نُقِلَ ذلك عن وُهيب بن الورد

(١) «العين ٨٥/٧» و«المحيط ٨٨/٨».

(٢) «الفصيح ٨١».

(٣) «معاني القرآن ١٠٩٣/٣» لقطرب. وفي المطبوع (مِثْل بين المِثْلِيَّة). وهو خطأ.

(٤) «تهذيب اللغة ١٤٠/١٥».

(٥) «الكتاب ٣٢٢/٢».

(ت١٥٣هـ). وليس بحجَّة، ولكن اللغويين أقرُّوا كلمته هذه وأثبتوها في معاجمهم ولم يروا بها بأسًا. قال وُهيب: (إذا وقع العبد في أُلْهانيَّة الرَّبِّ ومهيمنيَّة الصدِّيقين ورَهبانية الأبرار لم يجد أحدًا يأخذ بقلبه)[١].

و(المهيمنيَّة) الكينونة مُهيمِنًا. والمراد به هنا الأمين المؤتمَن.

٣٧- (المَوْلَى). وهو اسم مكان أو مصدرٌ ميميٌّ، فِعلُه (ولِي يلِي). وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا، وهو (المَولَويَّة)[٢]. ومعناه الكينونة مَولًى.

٣٨- (الوَحْدانيُّ). وهو اسم منسوب إلى (الوَحدة) بزيادة الألف والنون كما زيدَت في (الرَّبَّانيِّ) و(الرُّوحانيِّ) وغيرِهما. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الوَحدانيَّة). ومعناها الكينونة وَحدانيًّا[٣].

٣٩- (الوَصيفة). وهي صفة مشبَّهة. قيل: لا فعل لها. وقيل: بل فِعْلُها (وصُفَ). وتُطلق على الخادمة. وقد صاغوا منها:

أ- مصدرًا عامًّا على (فَعالة): (الوَصافة).

ب- مصدرًا منسوبًا مطابِقًا: (الوَصيفيَّة)[٤].

ومعناهما الكينونة وصيفةً.

٤٠- (الوُقاه). وهو صفة مشبَّهة. والمراد به قيِّم البِيعة. وقد صاغوا منه مصدرًا منسوبًا مطابقًا فقالوا: (الوُقاهيَّة)[٥]، أي: الكينونة وُقاهًا.

٤١- (الوليد). وهو فعيل بمعنى مفعول، أي: المولود. وقد صاغوا منه:

---

(١) «غريب الحديث ٣/٧٢٨» لابن قتيبة.

(٢) «اشتقاق أسماء الله ١٢٣».

(٣) «نوادر أبي مسحل ١/٣٠٠».

(٤) «إسفار الفصيح ١/٥١٦» و«تاج العروس ٢٤/٤٦٠».

(٥) هكذا ضُبط في «التكملة ٦/٣٦٠» خلافًا لما في «تاج العروس ٣٦/٥٤٩».

أ- مصدرًا منسوبًا إلى المصدر العامِّ المقدَّر (فُعولة): (الوُلوديَّة). وحُكي فتح واوها.

ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (الوَليديَّة).

ومعناهما الكينونة وليدًا -أي: صغيرًا- أو الاتِّصافُ بصفة من صفات الوليد، وهي الأمِّيَّة[١].

٤٢- (الوَليدة). وهي فعيلة بمعنى مفعولة. وتُطلق على الصَّبيَّة، أو الأمَة المولودة. وقد صاغوا منها:

أ- مصدرًا عامًّا على (فَعالة): (الوَلادة).

ب- مصدرًا منسوبًا مطابقًا: (الوَليديَّة)[٢].

ومعناهما الكينونة وليدةً.

المبحث الثاني:

قياسية المصدر الصناعي وقوانين صَوْغه

لعلي أستطيع الآن وقد أحصيتُ ما ظفِرتُ به من المصادر الصناعية المسموعة عمَّن يُحتجُّ بكلامه من العرب وبعدَ أن بيَّنتُ في كلِّ لفظ منها وجوهَ استعمالهم له؛ أن أخلُصَ إلى القول في جواز اقتياسه وفي قوانين صوغه على هدْي المسموع من كلامهم، إذْ كان السماعُ هو الأصل، وهو دِعامة القياس، وبه يُؤتمُّ في تحرِّي سبيلِ العرب في أحكامها والسيرِ على منهاجها.

أولًا: القول بقياسيته:

ذهب إلى قياسية المصدر الصناعي طائفة من العلماء قديمًا وحديثًا، منهم الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، فإنه قال: (فما جاءك من مصدر لاسم موضوع فلك فيه «الفُعولة»، و«الفُعوليَّة» وأن تجعله منسوبًا على صورة الاسم، من ذلك أن تقول:

(١) «معاني القرآن ١٣٧/٣» للفراء و«تاج العروس ٣٢٣/٩، ٣٢٨».

(٢) «الفصيح ٨١» و«إسفار الفصيح ٥١٦/١».

«عَبْد بيِّن العُبوديَّة والعُبودة والعَبْديَّة»، فقِسْ على هذا)[١]. وهو ظاهر كلام ابن دَرَسْتَويه (ت٣٤٧هـ)[٢]. ومن المحدَثين أنستاس الكرملي (ت١٣٦٦هـ)[٣] ومصطفى جواد (ت١٣٨٩هـ)[٤] وعباس حسن (ت١٣٩٨هـ)[٥]. وعلى ذلك ظاهرُ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فإنه قال: (إذا أريدَ صنعُ مصدر من كلمة يُزاد عليها ياء النسب والتاء)[٦]، فقوله: (إذا أريدَ) يُفهِم أنَّ هذه الإرادة مطلقةٌ للمولَّدين غير محظورة عليهم ولا محجوبة دونهم. وهو ما فهِمَه عضو المجمع أحمد الإسكندري (ت١٣٥٧هـ)[٧]، وما فهِمَه أيضًا مصطفى جواد[٨] وغيرُهما.

فإذا شئنا أن نضع قوانين مطَّردة نتَّبعُها في طرائق الصوغ فلا محالةَ من الاحتكام للسماع. ولم أرَ من عمَد إلى السماع فأحصى منه قدرًا صالحًا مقتصِرًا على القديم الفصيح معرِضًا عن المولَّد والدَّخيل، وهو ما تحرَّيتُه في هذا الذي جمعتُه آنفًا. ولم أرَ أيضًا من بسطَ المقالةَ في تِبيان وجوهِ هذا الصَّوغ ثمَّ في استنباط القوانين منه بالحِسبة وبعد معرفة النِّسبة.

(١) «معاني القرآن ١٣٧/٣».
(٢) «تصحيح الفصيح وشرحه ٢٠٩».
(٣) «المصدر اليائي ١٥٠».
(٤) «المباحث اللغوية في العراق ٢٢».
(٥) «النحو الوافي ١٨٦/٣».
(٦) «دور الانعقاد الأول ٤٢٧». وانظر في أن هذه الياء ياء النسب «معاني القرآن ١٣٧/٣» للفراء و«شرح الفصيح ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٦» للمرزوقي وغيرَهما.
(٧) «دور الانعقاد الثاني ٨».
(٨) «المباحث اللغوية في العراق ٢١».

ثانيًا: قوانين صَوْغه:

فإذا نظرنا في هذا القدر المجموع وجدنا عِدَّة الألفاظ التي صِيغَت لها مصادر صناعية (٤٢) لفظًا. وعِدَّةُ ما وقعَ منها بالنسَب المطابِق أو شِبهِ المطابق (٣٧) لفظًا (٨٨%)، وما وقعَ بالنسب إلى (فُعولة) مستعمَلًا أو مقدَّرًا (١٤) لفظًا (=٣٣.٣%) باجتماع أو انفراد. وقد كرَّرتُ لفظًا يحتمل أن يكون بالنسب المطابق وأن يكون على (فُعوليَّة) رأسًا، وهو (الخصوصية)، فذكرتُه في الموضعين. وربَّما جعلوا بعضها على مصادر غير صناعية، فمنها ما جاء على (فُعولة)، وعِدَّتُه (١٢) لفظًا (=٢٨.٥%)، وعلى (فَعالة)، وعِدَّته (٩) ألفاظ (=٢١.٤%)، وعلى (فَعَل)، وعِدَّته (٤) ألفاظ (=٩.٥%)، وعلى (فَيلوليَّة)، وعِدَّته لفظان (=٤.٧%)، وعلى (فُعْلة) و(فِعالة) و(فَيلولة)، وعِدَّة كلٍّ منهنَّ لفظٌ واحد (=٢.٣%). وتبلغ عِدَّة جميع المصادر الصناعية –وهي التي جاءت بالنسب المطابق أو شبهه أو جاءت على (فُعوليَّة)– (٥٠) لفظًا.

وهذا يفضي بنا إلى القول بأنَّ أكثر ما سُمِعَ عن العرب من وجوه صَوغ المصادر الصناعيَّة هو أن تُلحَقَ بما يُراد صوغُ مصدرٍ صناعيٍّ منه ياءُ النسبِ فتاءُ التأنيث، إذ بلغَ ذلك (٨٨%). ومعلومٌ أن القياس إنما يُناطُ بأكثر ما جاء في الباب. ولا نبالي إذا كان هو الأكثرَ أن تقِلَّ ألفاظُه، فسواءٌ أكانت (٤٢) لفظًا أم دون ذلك أم فوقه، إذ قد تقِلُّ ألفاظُ باب من الأبواب لا لوهاءٍ في اقتياسِه ولا لضعفٍ في اعتقادهم اطِّرادَه، وإنما لقِلَّة عُروض احتياجهم إليه، على أنَّهم متى ما احتاجوا إليه وهجَست في صدورِهم دواعيه كانَ هو البابَ عندهم وكان عليه مُعْظَمُ تعويلهم لا يزاحمُه على ذلك شيء.

ثمَّ يليه ما جاء على (فُعوليَّة)، إذ تبلغُ نسبته (٣٣.٣%). وما ذلك بقليل، بل هو من الكثير الصالح لأن يُجرى فيه القياسُ، لأنه يزيد على ثُلُث الأكثر، إذِ الأكثرُ (٣٧) لفظًا، وهذا (١٤) لفظًا، والشيءُ إذا بلغَ الثلثَ من غيرِه فهو كثير. وفي الحديثِ (والثلثُ كثيرٌ) [رواه البخاري، ح٢٧٤٢، وغيرُه]، فلا يُعابُ حينئذ

من قِلَّة، ولا يوسَمُ بشذوذ. وإذا انتفت عنه القِلَّةُ وسَلِمَ من الشذوذِ ساغَ القياس عليه. وقريبٌ منه ما جاء على (فُعولة)، فإنه يبلغ الثلث، فيصِحُّ اقتياسه، وعلى أنَّ (الفُعوليَّة) فرعُ (الفُعولة)، إذ هي منسوبةٌ إليها، فإن لم نُلْفِها في بعض المواضع مستعملةً عند العرب فهي من المقدَّر الاستعمالِ حتى كأنَّه منويٌّ مستعمَلٌ. ولولا أنَّ هذا الأصل –وهو (الفُعولة)– مضمَر في صدورهم لم ينسُبوا إليه لأنه لا يُنسَب إلى معدومٍ غيرِ مستعمَلٍ ولا منويٍّ، فلا نُكْر إذن في إخراجه من الكمون إلى الظهور.

وعِلَّة بنائه على (الفُعولة) أنَّ الأصل فيه والغالب عليه أن يصاغ مما لا فِعْل له من الجوامدِ، والجوامدُ تدلُّ على معانٍ لازمة غيرِ طارئةٍ، وذلك كـ(الرجل) و(الفرس)، فإنهما اسمان جامدان لا تنفكُّ عنهما معانيهما المقوِّمةُ لحقائقهما، فمِن أجل ذلك لحِقا بما يجيء على (فَعُلَ) من الغرائز الثابتة كـ(سَهُلَ) و(صَعُبَ)، فجُعِلَت مصادرهما على (فُعولة) كما هو قياسها.

وأما (الفَعالة) فالمرويُّ منها (٩) ألفاظ. وهي لا تبلغ ثلث الأكثر، ولكن لمَّا كان وجهُ بنائهم ما لا فعلَ له من الأسماء على (فُعولة) كالأُلوهة والفُروسة واللُّصوصة إنما هو على إلحاقه بباب (فَعُلَ) كان الوجه أن يُجاز أيضًا بناؤه على (فَعالة) لأنه مقيسٌ في (فعُلَ) كما هو معروف[1].

وأما (فَعَل) و(فَيلوليَّة) و(فُعْلة) و(فِعالة) و(فَيلولة) فقليلةٌ لا تبلغ حدَّ القياس، ولا عضُدَ لها من حملٍ على نظير أو نحوِه.

بيدَ أني أرى القياس لا يأبى أيضًا أن يُنسبَ إلى (فَعالة) فيصاغَ منها مصدرٌ صِناعيٌّ فيقالَ: (فَعَالِيَّة) كما يُفعَلُ ذلك بأختها (فُعولة) فيقالُ: (فُعوليَّة)، إذ ليس في ذلك أكثرُ من توكيدِ المصدر، وهي العِلَّة التي من أجلها نُسِب إلى

(١) وانظر «تصحيح الفصيح وشرحه ٢٠٩».

المصدر (فُعولة) فقيل مثَلًا: (اللُّصوصة) و(اللُّصوصيَّة) و(الفُروسة) و(الفُروسيَّة)، قال المرزوقي (ت٤٢١هـ): (فأما «العبوديَّة» و«الغلوميَّة» وما أشبههما فهي منسوبة إلى المصادر... ويجوز أن يكون القصد بهذه النسبة التأكيد وتقرير حال المنسوب على ما نُسِبَ إليه كما فُعِلَ في الصفات حين قالوا: «دَوَّاريٌّ» و«أحمريٌّ» وما أشبههما)[١].

فهذه جُملة القول في تلخيص المسموع وحُسبانه وفي تِبيان الأقيسة المستنبطة منه. وقد قال بقياسية النسب المطابِق وقياسية (فُعولة) و(فُعوليَّة) الفرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)[٢]، فتكون (الفَعالة) و(الفَعَاليَّة) مما يُزاد على ما ذكرَه. على أنَّ كلامًا لابن دَرَسْتَويه (ت٣٤٧هـ) قد يدلُّ على جوازهما أو قوَّة قياسهما[٣].

ثالثًا: التغييرات اللاحقة له:

وقعَ في بعض هذه المصادر تغييراتٌ ولغاتٌ تكرَّرت في غيرِما لفظٍ. ونحتاج أن ننظر في وجه اقتياسها.

فمن ذلك لَحاقُ النون في النسب إلى الألفاظ المصوغ منها في أربعة مواضع، وهي (أُلْهانيَّة، ورَبَّانيَّة، وطَرْمَحانيَّة، وعُنجُهانيَّة). والأولُ منها مُغيَّرٌ فيه تغييراتٌ أُخَر. وليس يقاس على هذه لقلَّتها كما هو ظاهر.

ومن ذلك أيضًا فتح الفاء في بعض الألفاظ التي جاءت على (فُعوليَّة) في (٥) ألفاظ من (١٤) لفظًا. وهذا يساوي (٣٥.٧%)، وهو يجاوز الثلث. وهذه الألفاظ هي (حَروريَّة، وخَصوصيَّة، ورَجوليَّة، ولَصوصيَّة، ووَلوديَّة). والرأيُ جواز قياس سائر ما جاء على هذا البناء مما لم يُسَمع فيه الفتح على ما سُمِعَ فيه الفتح. وأحسبهم فتحوا الفاء في هذه الألفاظ لضربٍ من التخفيف لتوالي ضمتين

(١) «شرح الفصيح ٣٠٠».

(٢) «معاني القرآن ١٣٧/٣».

(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه ٢٠٩».

فواوٍ مع طول اللفظ بالياء المشدَّدةِ فالتاءِ كما صنعوا ذلك في ما أهونُ وأخفُّ، وهو عدولهم في بضعة ألفاظ عن (الفُعول) إلى (الفَعول) كالقَبول والوَلوع والوَقود والطَّهور واللَّغوب وغيرِها. وزعم ابن دَرَسْتَويه (ت٣٤٧هـ) أنَّ فتح الفاء في (فعوليَّة) من (استعمال المتشادقين)[١].

رابعًا: أحكام أخرى مستفادة من السماع:

• دلَّنا إحصاء المصادر الصناعية المسموعة على أنهم يصوغونها من الجامد سواءٌ أكان اسمَ عين أم كان مصدرًا، ومن المشتقِّ على اختلافه وممَّا هو بمعناه، فمثال اسم العين (الرجل) و(الفرَس)، ومثال المصدر (الديمومة) و(العجرفة)، ومثال المشتقِّ (الجاهل) –وهو اسم فاعل– و(العِنِّين) –وهو مبالغة من اسم الفاعل– و(الحُرّ) –وهو صفة مشبهة– و(الأوَّل) –وهو أفعل تفضيل– و(الأريحيُّ) –وهو منسوب بمعنى اسم الفاعل أو المفعول– و(المولَى) –وهو يحتمل أن يكون اسم مكان أو مصدرًا ميميًّا– و(الأسقف) –وهو أعجميٌّ بمعنى المشتقِّ–، ويصوغونها من المبنيِّ أيضًا، وهو (كيف).

ورأيناهم أيضًا يصوغون المصدر الصناعي من الجمع على لفظه سواءٌ أعدِمَ الواحدَ من لفظه بمعناه كـ(الأعراب) أم لم يَعدَم ذلك كـ(الشُّعوب) و(الفِتيان). وفيه حجَّةٌ لمن يجيز النَّسب إلى جمع التكسير على لفظه من غير أن يُرَدَّ إلى مفرده[٢].

• إذا أرادوا معنى مشتقٍّ من المشتقَّات فقد ينسبون إليه رأسًا كما مثَّلتُ آنفًا، وقد يخصُّونه ببعض الأبنية المقسية. وقد وجدت لهذا مثالًا واحدًا، وهو أنهم حين أرادوا أن ينسبوا إلى معنى اسم المفعول (المربوبِ) لم ينسبوا إليه رأسًا فيقولوا:

(١) «تصحيح الفصيح وشرحه ٢١٧».

(٢) انظر مثلًا «القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٠٠– ٦٠٤».

(هو مربوب بينِّ المربوبيَّة)، وإنما جعلوه على (فُعولة) فقالوا: (هو مربوب بيِّن الرُّبوبة) وقصَروه عليه، فإذا أرادوا معنى اسم الفاعل –وهو (الربَّ)– قالوا: (الرُّبوبيَّة).

- رأيناهم لمَّا أرادوا أن يصوغوا المصدر الصناعي من (فَعيلة) لم يحذفوا ياءَها، وذلك قولهم في (الوصيفة): (الوصيفيَّة) وفي (الوَليدة): (الوَليديَّة). ولم يقولوا: (الوَصَفيَّة) و(الوَلَديَّة). وهذان شاهدان نادران ليسا بعلمينِ يضافان إلى قولهم: (سليقيٌّ). وفي ذلك ما يَحتجُّ به من يرى إثبات الياء في غير المشهور[(١)].
- قد يدُلُّ لَحاق ياء النسب في المصادر الصناعية على كينونة الشيء عينَ الاسم المصوغ منه كـ(الأرْيَحيَّة) و(الدَّيموميَّة) و(اللَّصوصية)، وقد يدُلُّ على التشبُّه به كـ(الفِتيانية) و(التيسيَّة)، وقد يدُلُّ على الانتساب إليه بوجهٍ ما كـ(الشُّعوبية) و(الفروسية).

خامسًا: نموذج تطبيقي:

وإذا كان الأمر على ما قرَّرتُه من التقنين فإنا إذا أردنا مثلًا أن نصوغ مصدرًا صناعيًّا من بناء المبالغة (حسَّاس) فإنه يجوز لنا أن نجعله مصدرًا منسوبًا مطابقًا فنقول: (حَسَّاسيَّة) وأن نجعله على (فُعوليَّة) فنقول: (حُسوسيَّة) وأن نفتح فاءها فنقول: (حَسوسيَّة) وأن نجعله على (فُعولة) فنقول: (حُسوسَة) وعلى (فَعَالة) فنقول: (حَسَاسة) وعلى (فَعَاليَّة) فنقول: (حَسَاسيَّة). وهي الشائعة اليومَ[(٢)]. كلُّ أولئك تَسَعُه اللغة ويحتمله القياس، غيرَ أنه لا يَحسُن أن يُستعمَلَ منهنَّ إلا ما لا يَستنكِرُه الإلف، وإلَّا عُدَّ ذلك مخالفًا للبلاغة وإن وافقَ الفصاحةَ.

(١) انظر مثلًا «القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦١٤– ٦١٨».

(٢) انظر مثلًا في تعدُّد صيغها وما ماثلَها وفي اضطراب توجيهها «مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١٨٢/٢» و«المعجم الكبير، ج٥، حرف الحاء ٣٣٢» و«الألفاظ والأساليب ٣٠٢/٢– ٣٠٥» وغيرَها.

وكذلك المصدر الصناعي من (الفعَّال) و(الشفَّاف)، فإنه يجوز فيهما ما جاز في (الحسَّاس).

وبذلك يتبيَّن أيضًا وجهُ قولهم: (الجاهزيَّة) و(الجُهوزيَّة)[1]، فإنهما مصوغان من (الجاهز). وهما كما ذكرتُ وجهان جائزان. ويجوز أيضًا في القياس أن تُفتح فاء (الجُهوزيَّة) وأن يقال: (الجُهوزة) و(الجَهازة) و(الجَهَازيَّة).

(١) انظر في ذلك «الألفاظ والأساليب ٣٧٩/٤- ٣٨١» و«الألفاظ والأساليب ١١١/٥، ١١٢».

الخاتمة

انتهى هذا البحث إلى نتائج، أهمُّها:

- أن العرب الفصحاء استعملوا المصادر الصناعية استعمالًا ليس بالكثير الشائع ولا بالنزْر النادر. وقد بلغ ما أحصيتُه من الألفاظ التي صيغ لها مصدر صناعي (٤٢) لفظًا، وبلغت المصادر الصناعية (٥٠) لفظًا.
- أنه قال بقياسية المصادر الصناعية عددٌ من العلماء قديمًا وحديثًا.
- أن أقدمَ من وضع قوانين لصوغه الفراءُ.
- أن الإحصاء صدَّقَ رأي الفراء في قياسية النسب المطابق وقياسية (فُعوليَّة) إذْ أثْبَتَ أنهما الأكثر عند العرب.
- أنه يُزاد على ما ذكره الفراء تجويز قياسية (فَعالَة) و(فَعَالِيَّة).
- أنه يجوز قياسًا فتح فاء (الفُعوليَّة) قياسًا على المسموع.
- أن هذه القوانين المستنبَطة من السماع تحُلُّ لنا بعض الاضطراب لدى المعاصرين في أبنية المصادر الصناعية وضبطِها كـ(الحساسية) و(الفعالية) و(الشفافية) و(الجهوزية) و(الجهازية) وتبيِّن محلَّها من القياس.
- أن العرب تصوغ المصادر الصناعية من كلِّ اسم تريد أن تنسب إليه معنى سواء كان جامدًا أو مشتقًّا، وسواء أرادت أن تدلَّ على كينونته الاسم الذي صِيغَ منه أو متشبِّهًا به أو منتسبًا إليه بوجه ما.
- أنه يُمكن الاحتجاج ببعض أمثلة المصادر الصناعية لبعض مسائل النسب كالنسب إلى الجمع على لفظه وكالنسب إلى (فعِيلة) من حيث إنَّ المصادر الصناعية ضربٌ من النسب.

ثبت المصادر والمراجع

١- أساس البلاغة. الزمخشري. تح: دار صادر. بيروت. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢- إسفار الفصيح. أبو سهل الهروي. تح: أحمد قشاش. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط١. ١٤٢٠هـ.

٣- اشتقاق أسماء الله. الزجاجي. تح: عبد الحسين المبارك. دار الفكر. دمشق. ط١. ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٤- أشعار النساء. المرزباني. تح: سامي العاني وصاحبه. عالم الكتب. بيروت. ط١. ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٥- الأغاني. أبو الفرج الأصفهاني. إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٠م.

٦- الأفعال. السرقسطي. تح: حسين شرف. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٧- الألفاظ. ابن السكيت. تح: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان. ط١. ١٩٩٨م.

٨- الألفاظ الفارسية المعرَّبة. أدي شير. دار العرب. القاهرة. ط٢. ١٩٨٧-١٩٨٨م.

٩- الألفاظ والأساليب. ج٢، ج٤، ج٥. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط الأولى. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

١٠-البرهان في وجوه البيان. إسحاق بن وهب. مكتبة الرشد. الرياض. ط١. ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١١-البيان والتبيين. الجاحظ. تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط٧. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٢-تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي. تح: عبد الستار فراج وأصحابه. وزارة الإرشاد والأنباء. الكويت. ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

١٣-التحرير والتنوير. الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر. تونس. ١٩٨٤م.

١٤–تصحيح الفصيح وشرحه. ابن درستويه. تح: محمد المختون. وزارة الأوقاف. القاهرة. ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
١٥–التكملة والذيل والصلة. الصغاني. تح: عبد العليم الطحاوي. دار الكتب. ١٩٧٠م.
١٦–تهذيب اللغة. الأزهري. تح: عبد السلام هارون وأصحابه. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٧–الجيم. أبو عمرو الشيباني. تح: إبراهيم الأبياري. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
١٨–الحماسة. البحتري. تح: محمد طريفي. دار صادر. بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
١٩–دور الانعقاد الأول. مجمع اللغة العربية الملكي. المطبعة الأميرية ببولاق. ١٩٣٦م.
٢٠–دور الانعقاد الثاني. مجمع اللغة العربية الملكي. المطبعة الأميرية ببولاق. ١٩٣٧م.
٢١–ديوان ابن مقبل. تح: عزة حسن. دار الشرق العربي. بيروت. ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
٢٢–الزاهر في معاني كلمات الناس. أبو بكر الأنباري. تح: حاتم الضامن. دار البشائر. دمشق. ط٣. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
٢٣–السيرة النبوية. ابن هشام. تح: مصطفى السقا وصاحبيه. دار المغني. الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
٢٤–شرح الفصيح. المرزوقي. تح: محمد الحموي. دار الكتب الوطنية. أبو ظبي. ط١. ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.
٢٥–شواذ القراءات. الكرماني. تح: شمران العجلي. مؤسسة البلاغ. بيروت.
٢٦–الصحاح. الجوهري. تح: أحمد عطار. دار العلم للملايين. ط٤. يناير ١٩٩٠م.

٢٧-الطبقات الكبير. ابن سعد. تح: علي عمر. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
٢٨-العين. الخليل بن أحمد. تح: مهدي المخزومي وصاحبه. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٢٩-غريب الحديث. ابن قتيبة. تح: عبد الله الجبوري. وزارة الأوقاف العراقية. ط١. ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
٣٠-الغريبين في القرآن والحديث. الهروي. تح: أحمد فريد. مكتبة نزار الباز. ط٢. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
٣١-الفصيح. ثعلب. تح: علي الصالحي. دار طيبة الخضراء. مكة المكرمة. ط١. ١٤٣٨هـ.
٣٢-القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م. خالد العصيمي. دار التدمرية. ط١. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
٣٣-القول الأصيل في ما في العربية من الدخيل. ف عبد الرحيم. مكتبة لينة. دمنهور. ط١. ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
٣٤-لباب تحفة المجد الصريح. اللبلي. تح: مصطفى سالم. جامعة أم القرى. ط١. ١٤٣٢هـ.
٣٥-الكتاب. سيبويه. تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط٤. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
٣٦-المباحث اللغوية في العراق. مصطفى جواد. جامعة الدول العربية. ١٩٥٥م.
٣٧-مجلة مجمع اللغة العربية الملكي. الجزء الثاني. المطبعة الأميرية ببولاق. ١٩٣٦م.
٣٨-المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيدة. تح: عبد الفتاح سليم وصاحبه. معهد المخطوطات العربية. القاهرة. ط٢. ٢٠٠٣م.

٣٩–المحيط في اللغة. الصاحب بن عباد. تح: محمد آل ياسين. عالم الكتب. بيروت. ط١. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
٤٠–المخصص. ابن سيدة. تح: خليل جفال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط١. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
٤١–مسند الإمام أحمد بن حنبل. تح: شعيب الأرنئوط وأصحابه. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
٤٢–المصدر اليائي أو اليائي الصيغة. أنستاس الكرملي. مجلة المجمع العلمي العربي. دمشق. العدد ٣، ٤. آذار ونيسان ١٩٣٧م = ذو الحجة والمحرم ١٣٥٦هـ.
٤٣–معاني القرآن. الفراء. تح: عبد الفتاح شلبي. دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة. ط٣. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
٤٤–معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه. قطرب. تح: محمد لقريز. مكتبة الرشد. ط١. ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.
٤٥–المعجم الكبير، الجزء الخامس، حرف الحاء. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط١. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
٤٦–المعرَّب. الجواليقي. تعليق: ف عبد الرحيم. دار القلم. دمشق. ط١. ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.
٤٧–المنتخب من غريب كلام العرب. كراع النمل. تح: محمد العمري. جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
٤٨–النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف. ط١٤.
٤٩–النوادر. أبو مسحل الأعرابي. تح: عزة حسن. مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.